البذالي يحث الحكومة على المضي في الإصلاح الهيكلي لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية

بدر البذالي

حث النائب بدر البذالي الحكومة على المضي قدما في طريق الإصلاح الهيكلي، في سعيها لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية.

وطالب النائب البذالي الحكومة في تصريح صحافي، بضرورة اعادة النظر في جملة من القوانين التي اثبتت التجربة العملية انها ذات فاعلية ضعيفة في المجال الاقتصادي، مشيرا إلى انه يأتي في مقدمة الاصلاحات التشريعية المزمنة، القانون رقم (8) لسنة 2008 والقانون رقم (9) لسنة 2008 اللذان يحظران التملك والرهن والتمويل لقسائم السكن الخاص لكل من الشركات والمؤسسات الفردية.

وقال البذالي انه في الوقت الذي نجد فيه اتفاقا على أهمية قانون الشركات التجارية الذي دفع وزير التجارة والصناعة أنس الصالح لإقراره بمرسوم ضرورة، كونه يكتسي أهمية في تحسين بيئة الأعمال وخلق التنافسية الاقتصادية، اثبتت الممارسة العملية ان القانونين 8 و9 أسهما في تقليص الفائدة الاقتصادية من النمو للقطاع العقاري إلى حد كبير، قياسا إلى العائد المحتمل من الإبقاء على مساهمة المؤسسات والأفراد في الاستثمار بهذا القطاع العقاري الهام. ولفت البذالي إلى ان السوق العقارية وتحديدا قطاع السكن الخاص في حاجة الى مزيد من المحفزات للانطلاق، بدءا من تغيير القوانين المعطلة، ومرورا بإفساح المجال أمام المزيد من خيارات الرهن والتمويل في السوق وإعادة أدوات التمويل للأفراد والمواطنين الراغبين في شراء العقارات والأراضي السكنية، وذلك بعد فترة طويلة من الركود الذي أصاب السوق بسبب وقف التمويل والرهن العقاري من جهة، وإصدار القوانين السلبية من الجهة الأخرى.

وأضاف البذالي ان القانونين 8 و9 قادا السوق العقارية إلى الحرمان من تمويل عمليات شراء العقارات السكنية بعد ان منعا البنوك وشركات التمويل من رهن عقارات السكن الخاص.

وأشار البذالي إلى ان المشرع اضطر في فترة من الفترات إلى اصدار القانونين تحديدا عندما كانت السوق العقارية تمر بحالة تضخم جنونية في أسعار قسائم السكن الخاص، أما الآن وبعد التطبيق، فإنه ظهر بوضوح ان منع تداول أو رهن أو تمويل شراء قسائم السكن الخاص لا يؤدي إلى حل المشكلة الاسكانية، بل اسهم في زيادة تعقيداتها المتراكمة أصلا، وتسبب في زيادة أسعار العقارات في الكويت. وقال البذالي ان المنهجية التي استندت اليها الحكومة في إقرار القانونين 8 و9 لم تعد مقنعة في الوقت الحالي، لاسيما بعد ان تراجعت فرص حصول غالبية المتوقفين في الطوابير على باب الدولة للحصول على سكن لائق بدرجة مناسبة لتطلعاتهم، وأضاف ان الممارسة العملية أثبتت لنا ان القانونين لم يحلا مشكلة السكن الخاص، بل زاداها تعقيدا. وأشار البذالي إلى انه ربما يكون البعض استفاد من تطبيق القانونين 8 و9 عندما بدأت أسعار قسائم السكن الخاص بالهبوط في مرحلة من المراحل، لكن من الواضح ان هذه الاستفادة كانت قصيرة الأجل، ولم تحمل اي ضمانات باستمرارها على المدى المتوسط او الطويل، في حين ان المشرع يتعين ان يضع في حساباته عند تحسين البنية التشريعية الاثر القانوني والمالي الواقع على المدى الطويل.

وأكد البذالي ان تحسين بيئة الأعمال وخلق التنافسية للاقتصاد المحلي يتطلب من الحكومة الحالية إعادة النظر في القوانين غير المجدية، وإعادة تصديرها بمنهجية تسهم في تنظيم السوق، على الا يكون ذلك على حساب العائد المحقق للدولة ولمكوناتها الاقتصادية، وأوضح البذالي ان الحكومة ممثلة في رئيس وزرائها سمو الشيخ جابر المبارك أظهرت مستدركا بالقول وصل السيل الزبى فإما ان تتسلم وزارة الداخلية البلاغات التي يتقدم بها اهالي منطقة كيفان وهي اكثر من 25 بلاغا في مخفر المنطقة، او ان تترك يا وزير الداخلية المجال لوزير اخر غيرك يستطيع التعامل مع الموضوع.

وأضاف سأطرح موضوع القضية الأمنية للمناقشة في مجلس الأمة، وفق المادة 146 من في قانون الشركات استعدادها للمضي قدما في تحقيق الاصلاح الاقتصادي القوي، وعليها ان تستمر في خططها الاصلاحية.

وبيّن البذالي ان الحل الحقيقي في معالجة أزمة العقار السكني يرتبط بضرورة معالجة أوجه القصور في مشكلة شح الأراضي المحتكرة من قبل الدولة، وتقديم مفهوم مختلف للإسكان.

قال إنه سيوجه أسئلة برلمانية في هذا الشأن

يعقوب الصانع: نرفض اختراق بعض الأجهزة الأمنية

قال النائب يعقوب الصانع ان بعض اجهزة وزارة الداخلية مخترقة من قبل بعض المقاطعين.

وبين الصانع في تصريح للصحافيين انه سيوجه أسئلة برلمانية لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، لنؤكد صحة معلومات الاختراق لبعض الأجهزة في الوزارة، مضيفا انه لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول مثل هذه الاختراقات.

وأضاف انا سأقدم الأسئلة البرلمانية حتى لا يقال انني تجاوزت السؤال البرلماني ووصلت إلى حد الاستجواب، اللائحة الداخلية، مشيرا الى ان المشكلة ليست من المقاطعين، انما من المتواطئن مع المقاطعين ليتجاوزا القانون، وأؤكد ان اخواننا المقاطعين ليسوا أعداء وانا اتفقت معهم في جوانب كثيرة، وإنما الذي لا اقبله التجمهر داخل المناطق السكنية وهو خط أحمر، وعلى وزير الداخلية ان يعي هذا الموضوع وسأصل الى ابعد مدى والى صاحب السمو الأمير للشكوى العاجلة ضد الموضوع.

وأوضح ان تعرض أبناء المنطقة للضرب والاعتداء البدني لا نقبله والبلاغ مثبت في احوال مخفر كيفان الا ان هناك البعض من يحاول وضع العصي في الدواليب وتحريضهم على التجمهر وأسماؤهم معروفة، لكن وزارة الداخلية لم تقم بدورها ضد هذه الأسماء.

وقال: لا يمكن ان أرى التجمهر في اي منطقة سكنية وأن اصمت، وسأدرج في الرقابة التشريعية بوضع الأسئلة البرلمانية مع حسن النية وسيطرح الموضوع للنقاش ومن ثم ان لم اجد اي جدوى سأتقدم بالاستجواب فهناك تحريض داخل المناطق السكنية، مشيرا الى انه إلى الآن لم يمسك احد هؤلاء المحرضين فاليوم استعملت الأجهزة الأمنية والقوات الخاصة والأجهزة الأخرى شايفها بردا وسلاما، فهناك من تؤجل قضاياهم الى 15 سنة ولم يحاسبوا ومنهم بعض اعضاء المجلس المبطل.

يعقوب الصانع

خمسة نواب يطلبون جلسة خاصة لمناقشة القضية الإسكانية

أحمد المليفي

د.عبدالحميد دشتي

حماد الدوسري

محمد الرشيدي

تقدم النواب: أحمد المليفي ويعقوب الصانع وعبدالحميد دشتي وحماد الدوسري ومحمد البراك بطلب تحديد جلسة خاصة بعد شهرين لمناقشة سياسات الحكومة بشأن القضية الاسكانية، وجاء في الطلب ما يلي: «لما كانت القضية الإسكانية واحدة من أهم القضايا التي تهم الأسرة الكويتية لتوفير الاطمئنان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، وحيث ان هناك تأخيرا في توفير السكن المناسب للأسرة الكويتية تحت مبررات واهية وأسباب متداعية تعود في مجملها الى التقصير الحكومي في المجالات المختلفة كالكهرباء والماء وغيرهما من خدمات، وحيث وفرت الدولة وحدات سكنية ما نسبته تقريبا 40٪ من اجمالي عدد الأسر الكويتية المتقدمة لطلب سكن حكومي، كما طالت مدة الانتظار بين 10 و17 سنة للمتقدمين بالطلبات، وقد ترتب على هذا الخلل آثار سلبية وظهور مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية منها: الوضع النفسي السيئ والقلق الذي أصاب الأسرة الكويتية وبخاصة ذوو الدخل المتوسط والمحدود، واضطرار الشباب المتزوج الى السكن مع أسرهم او أقاربهم ما يشكل عبئا على تلك الأسرة بجانب الآثار الصحية والنفسية الأخرى، والمعاناة التي يتعرض لها المواطنون الذين يضطرون للإقامة في مسكن بالايجار سواء من الناحية الاجتماعية والمادية يصاحب ذلك ارتفاع غير مبرر في أسعار العقار وارتفاع مطرد في الايجارات ما زاد في الأعباء المالية على الأسرة الكويتية خاصة حديثة الزواج والعمل، وتحمل ميزانية الدولة لمبالغ متراكمة مقابل بدل الايجار والتي كان يمكن توفيرها لبناء وحدات سكنية للمتقدمين حيث بلغ بدل الايجار للسنة المالية من 1992/1991 الى العام المالي 2009/2008 ما قيمته 810,412,891 ملايين دينار بمتوسط يزيد قليلا على 45 مليون دينار لكل سنة خلال السنوات الـ17، ورغم ان 61,4٪ من المجتمع الكويتي هم شباب تحت سن الرابعة والعشرين وانهم في الطريق الى تكوين أسرة والتقدم بطلب الحصول على الرعاية السكنية، ورغم ان ما يستخدم من الأراضي يشكل فقط 7٪ من مساحة الكويت في حين تحتكر الدولة اكثر من 90٪ من الأراضي، ورغم ان 5٪ فقط من الأراضي التي تشكل مساحة الكويت كافية لحل المشكلة الإسكانية تماما، ورغم ان الموارد المالية للدولة والتي تراكمت كفوائض على مدى السنوات العشر الأخيرة تمكن الدولة لو شاءت من بناء كويت جديدة مرة ثانية ودون صعوبة ناهيك عن حل القضية الاسكانية للكويتيين، إلا انه للأسف فإن طوابير الانتظار للرعاية السكنية في ازدياد والمدة الزمنية للحصول على الرعاية السكنية في ارتفاع ما يدل على وجود خلل في التخطيط وعيب في التنفيذ وسوء في الإدارة والقرار ضحيته الأسرة الكويتية».

وقال مقدمو الاقتراح انه «لذلك واستنادا الى نص المادة 146 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي تنص على انه (يجوز بناء على طلب موقع من عدد لا يزيد على خمسة أعضاء ولا يقل عن هذا العدد طرح موضوع عام على المجلس للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة)، نتقدم بتحديد جلسة في موعد أقصاه شهرين من تاريخ هذه الجلسة لتقديم الحكومة تصورها في حل القضية الاسكانية سواء في معالجة أعداد الطلبات الاسكانية المتراكمة، والطلبات المتوقع تقديمها في المستقبل على ان يقدم هذا التصور وفق برنامج زمني محدد تلتزم فيه الحكومة بجميع الإجراءات الكفيلة بحل هذه القضية على المدين القريب والبعيد».

الحركة الدستورية الإسلامية تستنكر إغلاق «قناة اليوم»

أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بيانا استنكرت فيه اغلاق قناة اليوم والتضييق المتزايد على الحريات العامة الدستورية والذي أصبح منهج السلطة المعتمد.

وأضاف البيان: تحذر الحركة من عواقب التضييق على الرأي الآخر وتكميم الأفواه وقمع صور المعارضة الوطنية وسياسة الكيل بميكالين.

قوى «11/11» تناشد أعضاء الأمة والحكومة حل قضية القروض

صرح نائب رئيس المكتب السياسي المستشار الاعلامي لقوى 11/11 محمد العثمان خلال مؤتمر صحافي امس نظمه مع عدد من التيارات السياسية واصحاب القروض في ديوانه امس بجنوب السرة، بأن هذه القضية من القضايا المهمة في الشارع الكويتي التي يئن منها عدد كبير من المواطنين الذين وقع عليهم الظلم من بعض البنوك التي خالفت قانون البنك المركزي الدولي الذي تقاعس عن تنفيذ دوره لمراقبة بعض البنوك التي لا تراعي دخل الفرد الكويتي انما تراعي الفائدة المجندة على اصل الدين، مؤكدا ان هذه الفوائد الكبيرة ترهق المواطن وتهدد الاسر الكويتية ذوي الدخل المحدود، مشيدا بدور النواب الحاليين بمجلس الامة ومن خلال تصريحاتهم، وهذه دلالة على برنامجهم الانتخابي والعهد الذي قطعوه على انفسهم عندما كانوا مرشحين لحل تلك القضية الانسانية قضية اسقاط فوائد القروض، ولا شك اننا عشنا سيناريو ابعاد هذه القضية من خلال المجالس السابقة بمجلس الامة، وكانت هذه القضية «شو اعلامي» فقط للتكسب من هذه القضية في الانتخابات المقبلة، ويتمنى العثمان من نواب الامة الفزعة مع اخوانهم المقترضين لتسجيل موقف مشرف اتجاه هذه القضية التي تحدد كيان المجتمع الكويتي، ويناشد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ويناشد ايضا وزير المالية مصطفى الشمالي اعادة النظر في هذا الملف، مؤكدا تمسكنا بالقانون واحترام قوانين الدستور الذي كفل لنا الحريات والمواساة والعيشة الكريمة، وختم العثمان من خلال اللقاء الصحافي بتهنئة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لنيلهم ثقة صاحب السمو الامير وثقة ارادة الشعب الكويتي بكل اطيافه لتخيرهم نواب الامة الذين سيمثلون الشعب الكويتي من خلال قبة البرلمان بمجلس الامة، وان الشارع الكويتي ينتظر التنمية والقرارات الشعبية التي ينادي بها النواب من خلال السلطة الرابعة.

المركز حلل خطاب سمو رئيس مجلس الوزراء في افتتاح دور الانعقاد

«اتجاهات»: المبارك وعد بتحقيق التطلعات وإحداث إنجازات مشهودة

اعد مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث تحليلا للخطاب الأميري الذي ألقاه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر، وذلك بالاعتماد على وحدات الفكرة والكلمة والفقرة كمعيار علمي للتحليل للتوقف على القراءة المنهجية للتوجهات الفكرية والايديولوجية التي سيطرت على مضمون الخطاب.

وأكد «اتجاهات» ان الخطاب الأميري تضمن 28 فقرة شملت 11 فكرة رئيسية عبرت عن مختلف القضايا التي تهم الشارع الكويتي، وركزت على تجديد الولاء والطاعة لصاحب السمو الأمير، إضافة إلى تحديات المرحلة المقبلة وعرض برنامج عمل الحكومة والعلاقة بين السلطتين، والعديد من الأفكار الفرعية التي نوضحها في النقاط التالية:

وأفاد «اتجاهات» بان رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك استهل خطابه الأميري بالإشارة الى المناخ الذي تمت فيه العملية الانتخابية والذي وصفه بالعرس الديموقراطي، ثم تطرق مباشرة الى اماله وتطلعاته في المجلس المقبل بأربعة عناصر فاعلة عبرت عما يجول في خاطره ازاء المجلس الوليد بقوله انه يتمنى ان «يحقق تطلعات المواطنين - يحدث انجازات مشهودة - يدفع عجلة الإصلاح - يحقق التطوير».

الاسترشاد بالنهج الأميري

وأضاف التقرير ان الشيخ جابر المبارك أعرب عن تقديره البالغ لحكمة حضرة صاحب السمو الأمير، واضعا نهج صاحب السمو الأمير نبراسا لطريق عمل الحكومة لمواجهة التحديات وتحقيق التطلعات، وكرس رئيس الوزراء هذا الجانب في 20 عنصرا فاعلا منها «تضمن مشاعر صادقة - حرص على رعاية ابناء الوطن - تأكيد دورهم في حماية المجتمع - نتفهم مضمون الرسالة - نصائحه محل السمع والطاعة».

توصيف المرحلة المقبلة ومتطلباتها

لعل تحديات المرحلة المقبلة ومتطلباتها كانت ابرز النقاط التي ركز عليها سمو الشيخ جابر حيث جاءت في 27 عنصرا فاعلا في اربع فقرات أكد فيها أنها مليئة بالتحديات والمشكلات لا تحتمل ترف وتتطلب نسيان الماضي الاليم واعمال العقل والحكمة للحفاظ على أمن البلاد وتحقيق التنمية الشاملة.

برنامج عمل الحكومة

تطرق الشيخ جابر المبارك الى البرنامج الذي ستسعى حكومته للعمل على تطبيقه مستعرضا بعض جوانبه التي طرحها في 12 عنصرا رئيسيا متضمنة فرعيات احتلت مساحة كبيرة في الخطاب الأميري وتحديدا من الفقرة الثانية عشرة حتى الثالثة والعشرين استعرض فيها خطة العمل التي هدفت الى الاصلاح وتحقيق التنمية بكافة اشكالها، ركزت على «حماية المال العام - المحافظة على امن البلاد - تكريس دولة القانون - الاهتمام بالشباب - تنشيط الاقتصاد - الرعاية السكنية - تطوير التعليم - الارتقاء بالخدمات الصحية - تطوير الاعلام - دعم مؤسسات المجتمع المدني - هيكلة النظام الاداري - تعزيز الوحدة الوطنية».

نهج الحكومة في المرحلة المقبلة

وأوضح اتجاهات أن سمو الشيخ جابر أشار في خطابه الى نهج الحكومة في المرحلة المقبلة الذي يحقق النهضة المرجوة، وقد كانت أكثر النقاط التي ركز عليها رئيس الوزراء على مستوى الخطاب ككل، حيث جاءت من خلال 30 عنصرا فاعلا في 5 فقرات جميعها برزت نيته وعزمه على العمل الجاد لتحقيق إنجازات حقيقية وملموسة على مختلف الأصعدة أبرزها «وضع خطة عمل - برنامج يتوافق مع خطة التنمية - برامج زمنية للتنفيذ - بحيث يتناغم البرنامج مع الطموحات ويتماشى مع الامكانات وستحرص الحكومة على المتابعة المستمرة - التقويم - المحاسبة - تجنب الضغوط - تعزيز المصداقية».

العلاقة بين السلطتين

حرص سمو الشيخ جابر المبارك خلال خطابه على رسم ملامح العلاقة ونهج العمل بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية باعتبارهما مسؤولين مسؤولية مباشرة عن نهضة الكويت واستقرارها، وذلك من خلال 13 عنصرا فاعلا في فقرة واحدة أكد فيها على «دعم متطلبات العمل النيابي - التعاون في اداء المهام - الالتزام بالدستور - اللائحة الداخلية للمجلس - الالتزام بالدستور - تقبل النقد الموضوعي - الهادف - الاهتمام بالاقتراحات الهامة - تحقيق مصلحة الوطن».

الوضع في المنطقة وملامح السياسة الخارجية

لم ينس رئيس الوزراء الأحداث التي تمر بعض الدول العربية والتي قد يتأثر بها بعض أبناء الكويت بشكل كبير، حيث أشار في 5 عناصر فاعلة بفقرة واحدة الى ان المنطقة «مضطربة - محفوفة بالمخاطر - متوترة - مليئة بالتحديات - تقتضي أعمال العقل والحكمة»، كما أوضح ملامح السياسة الخارجية للكويت خلال هذه المرحلة في 9 عناصر أكد فيها على «الالتحام مع دول مجلس التعاون - الحفاظ على الثوابت - مراعاة البعد العربي - والإسلامي - والاطار الإقليمي - ونشر الخير والسلام».

سمات الكويت وأهلها

وأوضح اتجاهات أن سمات الكويت وأهلها نالت حظا كبيرا في الخطاب، حيث جاءت في 32 كلمة داله وهي بذلك تعتبر من أكثر النقاط التي تحدث فيها رئيس الوزراء، ويظهر واضحا أنه يسير على خطى الامير في حديثة لأبناء الكويت، حيث يتسم الخطاب هنا بالحميمية فقد وصفهم بأنهم «أوفياء - يستحقون كل جهد - وتضحية - يسودهم التكافل - تجمعهم وحدة الصف - الكلمة - يربطهم هدف واحد»، كما وصف الكويت بأنها «آمنة - مستقرة - يعمها الرخاء - مناخها ديموقراطي - بها حريات واسعة - تؤمن بثقافة الاختلاف - تباين الرؤى - دولة ديموقراطية - أرسى مبادئها الدستور - قضاؤها مستقل - دستورها يحمي الحقوق - الحريات».

تعهد بوضع خطة عمل وبرنامج يتوافق مع خطة التنمية ويتماشى مع الإمكانات ويعزز المصداقية

مضمون الخطاب عكس رغبة قوية في لم الشمل وسرعة الإصلاح

توصيف المستجدات فى المنطقة			ملامح السياسة الخارجية		
الفقرة	العدد	ابرز التوصيفات	الفقرة	العدد	ابرز التوصيفات
الخامسة والعشرين	٥	حالة مضطربة – متوترة – محفوفة بالمخاطر – والتحديات – تقتضي اعمال العقل	السادسة والعشرين	٩	الالتحام مع مجلس التعاون – الحفاظ على الثوابت – مراعاة البعد العربي – البعد الإسلامي – الاطار الإقليمي – نشر الخير

نهج الحكومة في المرحلة القامة		
الفقرة	العدد	أبرز التوصيفات
الثامنة	٢	أكد رئيس الوزراء ان الحكومة: ستكون عند ثقة الأمير – تدعم الثوابت الراسخة.
التاسعة	٦	وأوضح ان الحكومة: ستحرص على تعزيز العلاقة مع المجلس – تهيئ آليات عمل مشترك – تكرس صور التعاون – تتصدي لمختلف القضايا – ستنهض بالوطن – وترتقي بالمكانة التي يستحقها.
العاشرة	٦	اشار الي أن المرحلة القادمة تستوجب على الحكومة: وضع خطة عمل – برنامج يتوافق مع خطة التنمية – تطوير – بناء – برامج زمنية للتنفيذ.
الحادية عشر	١٠	الحكومة ستسعى إلي: أعداد برنامج قابل للتنفيذ – يتناغم مع الطموحات – يتماشي مع الامكانات – ستحرص على المتابعة المستمرة – التقويم – المحاسبة – تجنب الضغوط – تعزيز المصداقية.
الثامنة والعشرين	٧	الحكومة: ليس أمامها سوي النجاح – التعاون مع السلطات – تجسيد الشراكة الايجابية - تفعيل الحوار الهادئ – تحقيق الانجازات المنشودة – حمل الأمانة – المسئولية.